سياسة إيران المائية تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي
دراسة في الجغرافية السياسية

م.م. خالد جاسم الحچيمي
المديرية العامة للتربية/ محافظة القادسية

المقدمة:

لما كانت منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج حدود العراق الاقليمية فهذا يعني عدم قدرة العراق في التحكم بمصادر المياه وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده، وبما إن وضع العراق الجغرافي كدولة مصب يضعه في موقف صعب، لأنه يتأثر سلبا بإجراءات الدول الواقعة في أعلى مجرى النهرين (تركيا وإيران) حيث تؤثر تلك السياسات بدرجة كبيرة في كمية الايرادات المائية الوراد إلى العراق ونوعية تلك المياه من خلال اعاده المياه الراجعة جراء البزل والصرف الصحي إلى النهر مما يؤثر على البيئية في العراق.

مارست إيران سياسة مائية تمثلت بخفض مناسيب المياه الواصلة إلى العراق، لكي تبسط نفوذا سياسيا واقتصاديا، مما انعكس سلبا على طبيعة النشاط الاقتصادي وبالتالي ظهور اثار التلوث واضحة في المياه من خلال إطلاق كميات من المياه الآسنة والمخلفات الكيمياوية للمصانع والمعامل الإيرانية اتجاه العراق، فضلاً عن ارتفاع اللسان الملحي في مياه شط العرب مما أثر سلبا على الحياة البيئة البحرية والبرية. ومن هنا جاء بحثنا الموسوم (سياسة إيران المائية اتجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي – دراسة في الجغرافية السياسية).

قسم البحث على أربع مباحث: بيّن المبحث الأول المياه السطحية في العراق في حين ركز المبحث الثاني: على طبيعة المياه المشتركة بين إيران والعراق، فيما تناول المبحث الثالث: سياسة إيران المائية اتجاه العراق، بينما وضح المبحث الرابع انعكاسات السياسة المائية الإيرانية على النشاط الاقتصادي في العراق.

تمثلت مشكلة البحث بالسؤال الآتي: كيف أثرت سياسة إيران المائية على النمو الاقتصادي في العراق؟، وما هي الآثار السلبية التي خلفتها تلك السياسة. فكانت الفرضية: تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير من جراء سياسة إيران المائية، مما جعل العراق في تبعية اقتصادية لإيران. هدف البحث: تسليط الضوء على السياسة المائية المتبعة من قبل إيران لغرض اضعاف العراق اقتصاديا خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.

المبحث الأول: المياه السطحية في العراق:

تلعب المياه السطحية دوراً فعالاً في حياه الكائن الحي وهي العامل الأكثر تأثيرا في عملية الإنتاج الزراعي وأحد السبل لتحقيق الرفاهية والتطور الاقتصادي للسكان والدولة، إذ تساهم المياه في النقل وتوليد الطاقة الكهربائية، وهي بالأساس عنصراً هام في قيام الصناعة وتطورها والزراعة الحديثة التي توفير غذاء الإنسان من مصدره النباتي والحيواني. المياه مفتاح للتنمية المستدامة القابلة للاستمرار وضمان بقاء السكان في مناطقهم، وانعكست هذه الأهمية للمياه على عدة تسميات للعراق فكلما ذكر أسم العراق تذكر مرادفاته (بلاد الرافدين) و (أرض الجزيرة وبلاد النهرين) و (أرض دجلة والفرات) لتوضح أن العراق هو عطايا الماء وهبة النهرين كما ذكر قديما هيرو دوتس أن موارد العراق المائية هي أساس قوته الاقتصادية [١] .

تعد الأنهار من الموارد الطبيعية والحيوية للإنسان التي يعتمد عليها كمصدر لتوفير مياه الشرب وتأمينها للأغراض الزراعية والصناعية، فضلاً عن ما تضفيه للطبيعة من جمال ومناظر خلابة لكي يتمتع بها السكان، ومع ذلك يجب أتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تمنع المساس بالتحكم في كمية المياه ونوعيتها ومنع وتجريم طرح النفايات من مصادرها المختلفة التي تؤدي إلى حدوث كارثة بيئية يصعب السيطرة عليه [٢] .

إن المياه السطحية من أهم موارد العراق المائية وتتمثل بشكل أساس في نهري دجلة والفرات وروافدهما، حيث تقدر مساحة حوض الرافدين بـ (٧٨٢٠٠٠) كم٢، أذ ينشأ قسم كبير من مياه العراق السطحية خارج

حدوده، حيث يساهم العراق بنسبة (٢٣%) في تغذية ثروته المائية، في حين تساهم تركيا وإيران بمقدار (٧٧%) . سوف نركز في بحثنا على نهر دجلة وروافد بقدر ما يتعلق بموضوع الدراسة [٣] .

نهر دجلة:

يبلغ طولة نهر دجلة ١٧١٨كم، حيث تقسم مسافته (٢٥٠) كم في أراضي تركيا و(٤٩)كم في الأراضي السورية وما تبقى ١٤١٩ كم في العراق ينظر جدول (١)[٤]، يصب في نهر دجلة مجموعة كبيرة من الروافد المتوزعة في أراضي (تركيا ، إيران، العراق) أهمها رافد الخابور، الزاب الأعلى، الزاب الأسفل، العظيم نهر ديالى . يعد نهر دجلة من أبرز مصادر المياه السطحية في العراق، بفعل ضخامة إيراده السنوي ولأن (٣٣,٥%) من إيراده السنوي يزود من داخل العراق بمقدار ١٦مليارم٣/ سنويا، وهذه كمية مضمونه للاستهلاك البشرية، إلَّا إن تهديد الظروف المناخية التي تشهد تغيرات كبيرة بين الحين والأخر تجعل من العراق مهدد بخطر نقص المياه، وإن المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة تشهد تهديدين الأول: طبيعي مناخي والثاني: سياسي جيوبولتيكي يرتبط بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول [٥].

إن البعض من روافد نهر دجلة تتحكم في منابعها إيران، حيث قامت بقطع عدد من الأنهر العابرة للحدود العراقية مثل نهري (الوند والكارون)، مما نتج عنه أضرراً بالغة في عملية إدارة الموارد المائية لدى العراق حيث انساب مجرى النهر إلى داخل الأراضي الإيرانية مما ترك نسبة ملوحة عالية في شط العرب، كما تعددت التجاوزات من قبل الجانب الإيراني أتجاه مياه شط العرب من خلال طرح النفايات الكيمياوية ومياه البزل المالح، فضلاً عن النفايات السامة والقاتلة للأحياء المائية القادمة من مصفى عبادان باتجاه شط العرب مما أدى إلى خسارة كبيرة للثروة السمكية في محافظة البصرة جنوب العراق [٦] .

ما يميز نهر دجلة وروافده بأنهما المصدر أساسي للنمو الاقتصادي في العراق، فالمياه إلى جانب المناخ والسطح ذات دور كبير في تطور أو تدهور سكان العراق، مما يؤثر في توزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبهذا يتميز نهر دجلة وروافده بأنه ذات كثافة سكانية عالية وله أثر فعال في المقومات

الاقتصادية، فإلى جانب الكثافة السكانية العالية وجود مساحات سهلية واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة يستطيع العراق سد متطلباته الاساسية وتقليل الفجوة الغذائية وتوفير متطلبات الصناعة من المواد الأولية وولوج الفائض عن ذلك في تبادلاته التجارية الخارجية، وبالتالي يصبح العراق بذلك سلة غذاء لأغلب الدول العربية والاقليمية [٧] وهذا ما ادركته إيران وأبدت تخوفها من بروز العراق كقوة اقتصادية تقدم سلة الغذاء للدول المجاورة والاقليمية، مما يؤثر سلبا على اقتصاد إيران وهي تمر بظروف اقتصادية صعبة، بفعل العقوبات الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي حيث تعد العراق طوق النجاة من ازمتها الاقتصادية .

جدول (١) طول ومساحة حوض نهر دجلة

ت	الدولة	الطول/ كم	مساحة الحوض الكلية /كم٢	مساحة الحوض الفعلية/كم٢	مساحة العراق من الحوض الكلي %
١	تركيا	٢٥٠	٥٧٦١٤	٥٧٦١٤	٦٤,٢
٢	سوريا	٤٩	٨٣٤	٨٣٤	
٣	العراق	١٤١٩	١٨٥,٥٥٠	٨٣٢٣٧	
٤	إيران	ـــ	٤٥٠٠٠	٢٤٤٠٠	
-	المجموع الكلي	١٧١٨	٢٨٩٠٠٠		

المصدر: بشرى رمضان ياسين، التحديات البيئية لإدارة الموارد المائية السطحية في العراق، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣، ص١٩٨.

المبحث الثاني: طبيعة المياه المشتركة بين العراق وإيران:

تبرز أهمية كبيرة للأنهار الحدودية المشتركة لدى سكان العراق في المناطق المتاخمة لإيران وخاصة المناطق الواقعة ضمن محافظات (السليمانية، ديالى، واسط، ميسان، البصرة) وبعض المدن الحدودية (مندلي، خانقين، بدرة وجصان، زرباطية) وتكمن أهمية هذه الأنهار في تغذية نهر دجلة عن طريق روافده الرئيسية والتي تخترق الحدود الشرقية للعراق مع إيران حتى مصب شط العرب في الخليج العربي[٨]، يرتبط العراق بإيران بمجموعة من الأنهار دائميه الجريان وأخرى موسمية، حيث شكلت جزءٍ من الحدود المشتركة بين الدولتين ينظر خريطة (١)، وبالتالي جزءاً من مشكلة الحدود العراقية – الإيرانية، وتفاقمت هذه المشكلة بممارسة إيران سياسة مائية تمثلت بقطع معظم هذه الأنهار حيث خلفت أضررا كبير بأراضي وقرى المزارعين والفلاحين العراقيين، نتج عنها هجرة واسعة لسكان تلك المناطق تاركين مصدر رزقهم ومهنتهم حيث تحولت أغلب مناطقهم للتصحر، ولم يتوصل العراق لأي حل أو اتفاق مع إيران بخصوص سياستها المائية، بسبب تهرب السلطات الإيرانية من الاجتماع مع الحكومة العراقية أو عقد أي اتفاقية بخصوص هذا الشأن، بل استمرت بقطع وتغيير مجرى بعض الأنهار العابرة للعراق بين الحين والأخر [٩]، ومن هنا نبين أهم الأنهار والروافد المشتركة التي تنبع من إيران وتغذي نهر دجلة وروافده من شمال العراق حتى جنوبه :

أولاً: محافظة السليمانية: رافد بناوه سوته أحد روافد نهر الزاب الصغير .

ثانيا: محافظة ديالى: ١- رافد قره تو ٢- رافد الوند . ٣- مجموعة الوديان والمجاري القصيرة في قضاء مندلي . ٤- نهر كنكير .

ثالثا: محافظة واسط: ١- نهر كنجان جم ويطلق عليه في العراق كلال بدرة ٢- نهر جنكيلات ويطلق عليه في العراق نهر الشهابي .

رابعاً: محافظة ميسان:١- نهر الطيب ٢- نهر دويريج (خرخيرة) ٣- شط الأعمى ٤- نهر الكرخة .

خامساً: محافظة البصرة: ١- نهر الكارون ٢- شط العرب .

وفيما يأتي تفصيل عن طبيعة جريان المياه المشتركة بين الدولتين .

١- نهر بناوه سوته: ينبع من المرتفعات الإيرانية ويمتد مع الحدود العراقية – الايرانية لمسافة (٥) كم تقريبا، ثم يدخل الأراضي العراقية عند منطقة (ماوت) التابعة لمحافظة السليمانية ومن بعدها يغذي نهير قزملة أحد روافد الزاب الصغير .

٢- نهر قره تو: ينبع من مرتفعات زاكروس المتاخمة للحدود العراقية – الايرانية، ومن ثم يجري في الأراضي العراقية عند قرية (تنجي حمام) في محافظة ديالى، وبعد ذلك يصب في رافد ديالى ويجري لمسافة نسبتها (٦٧,٢%) من النهر في الأراضي الإيرانية ولمسافة نسبتها (٣٢,٨%) في الأراضي العراق، تستثمر مياه النهر لسقي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمراعي لتربية الحيوان وتوفير الغذاء من الحشائش في ناحية قره تو في قضاء خانقين[١٠] .

٣- رافد الزاب الصغير: تقع منابعه في جبال إيران الواقعة جنوب بحيرة اورومية، ومن ثم يجري جنوباً في الأراضي الإيرانية مخترقا جبال (آرومان) ومن ثم ينساب في الأراضي العراقية مخترقا مرتفعات عديدة في محافظة السليمانية ويكون الحدود الطبيعية بين محافظتي كركوك وأربيل تاركا وراءه قصبة كري سنجق عايمينة، ومن ثم يمر بمنطقة التون كوبري (جسر الذهب) وبعدها يصب بنهر دجلة .

٤- نهر الوند: ينبع من أعالي الجبال الإيرانية الواقعة في جبهة (كرند)، ومن ثم يدخل العراق عند قضاء خانقين وبعدها يصب بنهر ديالى في منطقة المخلط، حيث يروي مساحات زراعية وبساتين تقدر مساحتها بـ (٥٠) ألف دونم . قامت إيران بأنشاء مشاريع وقنوات مائية عليه بهدف خفض منسوب مياه النهر لألحاق الضرر بالعراق .

٥- نهرا مندلي وترساق: ينبعان هذان النهرين من المرتفعات الغربية لجبال إيران المتاخمة للعراق، حيث يدخل الأراضي العراقية عند مدينة مندلي من قصبتي (مندلي وقزانية) فيسقي أراضيهما وبعد ذلك ينصب في هور الشويجية، أما نهر ترساق فيمر بقضاء مندلي ويسقي أراضيه الزراعية، ويتميز ماءه بأنه مالح ومر[١١] .

٦- نهر ديالى: يأتي بالمرتبة الثالثة بعد نهري الفرات ودجلة من حيث مساحة حوضه البالغة (٣٢٨٧٤)كم٢، وبالمرتبة الثالثة كنهر دولي في العراق أذ يبلغ طوله (٤٤٠) كم، كما أنه خامس نهر دولي ينبع من خارج الحدود من حيث كمية التصريف [١٢]، ينبع نهر ديالى من المرتفعات الإيرانية المتاخمة للحدود العراقية عند جبال (آرومان)، حيث يتكون النهر من رافدي (سيروان وحلوان) فضلاً عن بعض المنابع الصغيرة التي تغذي، وبعد أن يجري قريبا من الحدود العراقية – الإيرانية وبشكل موازي لها يداخل الأراضي العراقية في محافظة ديالى ماراً بأراضي قضاء (حلبجة) بواداً غائر بين المرتفعات الجبلية من جهة الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ومن ثم يخترق تلال حمرين، وبعد ذلك تتفرع منه قناتان (خراسان في الجنوب والخالص في الشمال) وبعدها يمر بقصبة بعقوبة. يبلغ طول نهر ديالى من منبع ماء سيروان إلى أن يلتقي بدجلة حوالي (٣٣٣) ميلا، (١١٥) ميلا منها في الأراضي الإيران، و (٦٨) ميلا في العراق، وموازيا للحدود بطول (١٥٠) ميلاً، يعقب النهر استقامته من جهة الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في محافظتي ديالى وبغداد، أن اغلب مياه هذا النهر تسقي أراضي ديالى وقسما قليلاً من أراضي بغداد، حيث تتفرع منه فروع تكون دلتوات كبيراً .

٧- نهرا كلال وكاوي: ينبعان من جبال بشتي كوه الإيرانية ويمران بأراضي السيد حسن والبسقاوية ذات التربة الخصبة حيث ينحرف نهر كاوي باتجاه الغرب فيروي مساحات من الأراضي والبساتين التي في جوار بدرة. أما نهر كلال فبعد أن يمر بأراضي السيد حسن ينحرف بتجاه الغرب الجنوبي ماراً بقصبة بدرة، ويمر فرع منه بقرب منطقة جصان ليسقي أراضيه، ومن ثم ينحرف النهر الأصلي باتجاه الجنوب الغربي ليصب في بحيرة (الشويجيه) ومن هذه البحيرة يخرج فينساب حتى يصب في نهر دجلة الرئيسي في جنوب قصبة مدينة الكوت .

خريطة (١) الروافد والأنهار المشتركة بين العراق و إيران

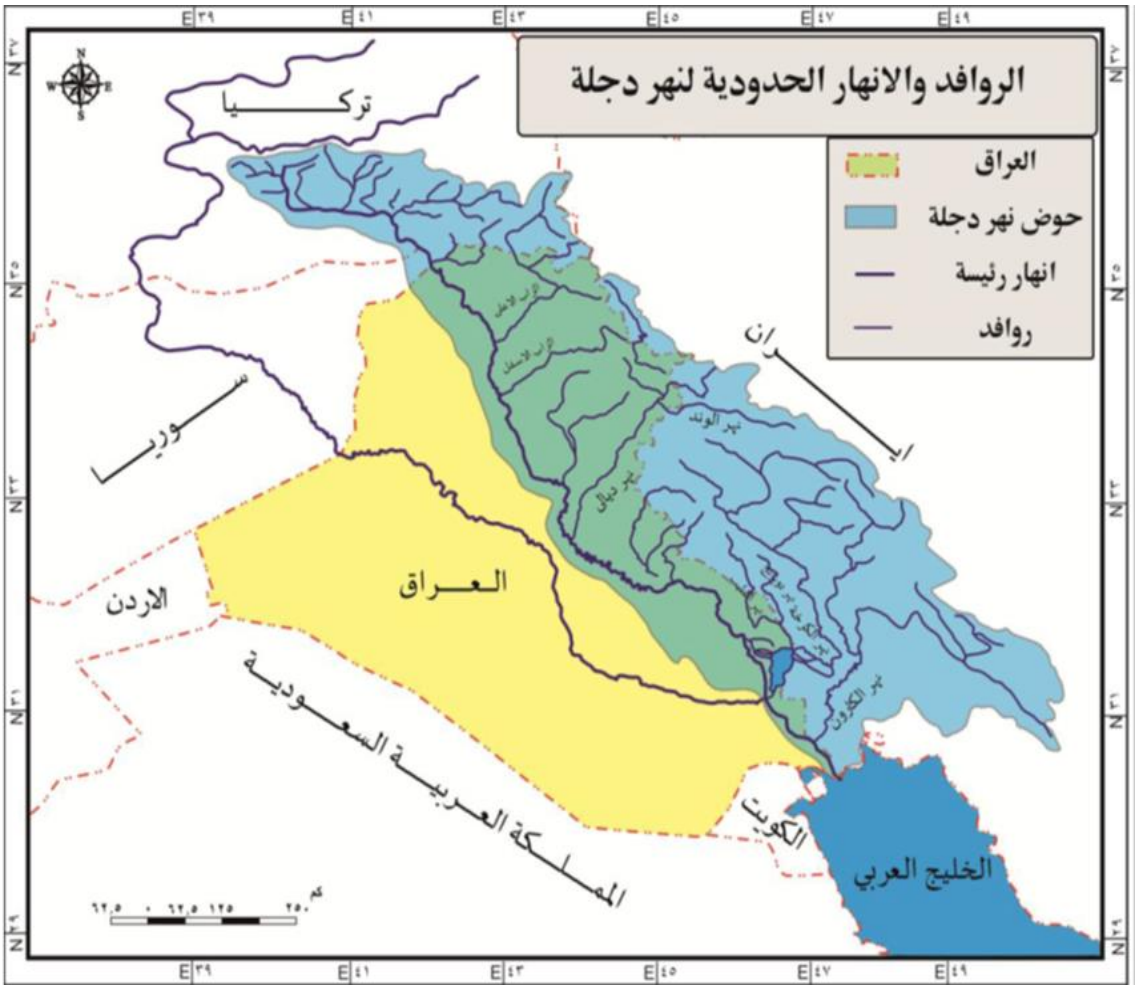

المصدر: سعدية عاكول منخي وأنفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وآثارها البيئية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٢٧)، ٢٠١٨، ص٢٧٤.

٨- نهر الطيب: ينبع من مرتفعات زاكروس ويدخل الأراضي العراقية عند مخفر الطيب شمالي مدينة العمارة لمسافة (٨٠) كم، ويتجه بعد ذلك إلى جهة الجنوب حتى يصب عند هور السناف في ناحية المشرح التابعة لمحافظة ميسان [١٣] ، حيث قامت إيران بقطع مياهه كليا عن العراق .

٩- نهر دويريج: ينبع من جبال بشتي كوه الإيرانية المحايدة لمحافظة ميسان من جهة الشرق ومن ثم يدخل الأراضي العراقية وبعدها ينتهي بمصبه في الأهوار المقابلة لمدينة العمارة .

١٠- نهر الكرخة: تقع منابعه في الجبال الإيرانية ومن ثم تنساب مياهه إلى هور الحويزة خاصة في موسم الفيضانات، نفذت إيران عليه مجموعة من المشاريع والسدود بهدف توليد الطاقة الكهربائية [١٤].

١١- نهر كارون: يعد هذا النهر من الأنهر الكبيرة في إيران يجري في أراضيها ليسقي كثيراً من الأراضي الزراعية، كما أنه يمر بإيالة عربستان التي تقطنها قبيلتا (كعب وعامر) العربيتان، وبعد أن يمر بالمحمرة عاصمة الايالة المذكورة يلتقي بشط العرب، وتدخل السفن الشراعية الصغيرة إلى مسافة (٢٥٠) كم من منصبه [١٥] .

المبحث الثالث: سياسة إيران المائية تجاه العراق:

في ظل التغيرات المناخية العالمية التي يشهدها العالم اليوم يواجه العراق اخطاراً حقيقية في موارده المائية، كون أغلب مصادر مياهه تقع خارج حدوده، فهو يعتمد كلياً على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، ولما كانت منابع هذان النهرين تقع خارج حدود العراق الاقليمية، فهذا يعني عدم قدرته على التحكم بمنابعهما والمشاريع المقامة عليهما من قبل دول المنبع [١٦].

تشكل الأنهار الحدودية المشتركة حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي لسكان العراق، وتتفاقم مشكلة المياه الحدودية بين الحين والأخر، بفعل سعي إيران لتنفيذ مشروعات مائية في أحواض الأنهار المشتركة دون استشارة العراق مما يبقي المشكلة معلقة ومثيرة للجدل في كل وقت، لقد استخدمت ايران المياه اداة لابتزاز العراق سلاحا لتهجير المواطنين من المناطق الحدودية بواسطة قطع المياه عنهم بطرق ووسائل مختلفة، ونجد هناك اوجه التقاء بين التوجهات المائية (الايرانية – التركية)، فالسياسة المائية الايرانية

تحاول التنسيق مع سياسة تركيا عند التفاوض مع العراق على فكرة الحوض الواحد لربط حوضي نهري دجلة والفرات وعدهما حوضا واحدا، وهذا المبدأ يرفضه العراق جملةً وتفصيلا، لعدم وجود أي سند قانوني يجيز ذلك [١٧] .

لإيران سياسة مائية قائمة على أساس استغلال مياه الأراضي الحدودية ضد العراق، وذلك بإنشاء عدد من السدود والخزانات ينظر جدول (٢) وكان هدف هذه السياسة لحق أضرار كبيرة وقاسية على العراق، حيث استغلت ايران منابع مياهها العابرة للعراق وحرمته من أي استفادة منها، لقد استخدمت مياه نهر بناوه سوته على اساس مبدأ المساواة بين الطرفين لكن إيران خلقت مشكلات بعد عام (١٩٥٤) بحجة اقامة العراق ساقية إضافية، فيما توضحت الصورة بعدم صحة ادعاء ايران وانما العكس صحيح مما اثر على حصة العراق المائية، في حين اخترقت ايران اتفاقية المياه بالتناوب لنهر (قره تو) بخمس ايام للعراقيين ومثلها للإيرانيين، لكن حصلت تجاوزات من الجانب الإيراني بإقامة سدود مؤقته لغلق النهر عن العراق ولا سيما في ذروة الجفاف مما أثر سلبا على المحاصيل الزراعية الصيفية في العراق[١٨]، كما أقدمت إيران بتشييد سد على نهر (كلال بدرة) الذي يروي كل من أراضي وبساتين (زرباطية وبدرة وجصان) في محافظة واسط وقطع مياهه عن العراق، حيث يشكل مجراه كلال بدرة قبل دخوله الأراضي العراقية خطا للحدود بين العراق وايران لمسافة أربع كيلو متر [١٩]. أما فيما يخص نهر (الوند) أقامت إيران مجموعة من السدود مما أدى إلى انخفاض كمية المياه بشكل كبير اتجاه العراق، وبالتالي أثر سلبا على الأراضي الزراعية، وتم تحويل مياه نهر سيروان باتجاه الأراضي الإيرانية مما خفض من الإيرادات المائية للعراق، ولم يسلم نهر الكرخة هو الأخر والذي يعد أحد المصادر الرئيسية لتجهيز هور الحويزة حيث أقدمت ايران بأنشاء العديد من السدود والمشاريع الأروائية في اعالي النهر[٢٠]، ونهر الطيب هو الأخر حيث شيدت ايران عدد من السدود والنواظم على مجرى النهر بهدف تحويل مياهه إلى داخل أراضيها، مما أثر سلباً على الحصة المائية الثابتة للمزارعين العراقيين، وبالتالي تعرض الكثير من المحاصيل الزراعية للتلف[٢١].

ومن الأسباب الرئيسة لزيادة اللسان الملحي في مياه شط العرب قله الإطلاقات المائية جراء سياسات

أعالي الحوض (إيران) حيث تم أنشاء عدد من السدود ابرزها سد وخزان الدز على نهر الكارون، هذه السدود المنجزة أدت إلى خفض كمية الواردات المائية والتصريف الواصل لشط العرب[٢٢] بشكل كبير .

هناك أهداف لا بد من الإشارة اليها من جراء تشييد إيران لعدد من السدود الكبيرة على نهر الكارون وروافده عام ١٩٦٠:

١- خزن المياه بكميات كبيرة، وبالتالي انخفاض منسوب مياه شط العرب، بهدف عدم صلاحية النهر للملاحة البحرية حيث يعد شط العرب شريان الاقتصاد العراقي .

٢- إنشاء سدود أخرى لتغيير المياه عن المجرى الطبيعي لها ، بهدف رفع نسبة اللسان الملحي في شط العرب [٢٣].

٣- بناء مشاريع خزن لغرض توليد الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية، مما ولد أضراراً كبيرة بالأراضي المروية في العراق .

الأثار السلبية لسياسة إيران المائية تجاه العراق:

يواجه العراق مشاكل جمه في موارده المائية أخذت تتسارع خلال السنوات القليلة الماضية، بفعل تطاول الجوار العراقي على حقوقه المائية، إن هذه الأفعال والسياسات اللامسؤولة كانت السبب الرئيس في شحة المياه في نهر دجلة وروافده . وفيما يأتي توضيح تلك الأثار [٢٤] :

١- تراجع كمية الوارد المائي للعراق بنسبة تتراوح بين (٦٠-٧٠%)، حيث شهدت المناطق الحدودية للجهة الشرقية من العراق جفافاً لا سابق له، بفعل إجراءات الحرب المائية غير المعلنة وغير القانونية التي تعد انتهاكاً صارما للقانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة .

٢- انخفاض كبير للتدفق المائي لروافد نهر دجلة التي تقع أحوضها في الأراضي الإيرانية، مما أثر سلباً على المشاريع التنموية والاقتصادية في العراق .

٣- تقلص المساحات المزروعة والأراضي الصالحة للزراعة في حوض نهر دجلة يرافقه توقف تام لتوليد الطاقة الكهرومائية التي تعتمد على سدي دوكان ودربندخان، بفعل نقص منسوب المياه.

٤- إن مياه روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران لا تغدو سوى تصاريف مائية ذات تراكيز عالية من الأملاح والمياه الآسنة، تسيء لإجمالي مياه نهر دجلة وتسبب تملح الترب الزراعية نتيجة ريها بمياه مالحة، وتوقف لبعض المعامل والمصانع التي تستخدم المياه النقية كمادة أولية في الصناعة حيث تعرضت التوربينات والمراجل في المكائن والآلات للتلف مما ولد خسائر اقتصادية كبيرة للقطاع الخاص والعام الصناعي .

٥- إن التركيز العالي للأملاح في مياه نهر دجلة أدى إلى توقف أداء تقنيات الري الحديثة خاصة أجهزة الرش والتنقيط نتيجة انسداد انابيبها بالأملاح .

٦- تحويل مياه روافد نهر دجلة على طول الحدود بين الدولتين، وبالتالي انعكس سلباً على تدفق المياه باتجاه الأهوار في جنوب العراق تحديداً (هور الحويزة)، لاختلال المناخ المناطقي وهبوب عواصف رملية وترابية أضرت بالمساحات الزراعية والبيئة بشكل عام .

٧- نقص حاد في الإيرادات المائية باتجاه شط العرب، أدى لاختلال العلامات الحدودية للمياه الإقليمية العراقية (خط الثالوك – خط العمق)، مما أثر سلباً على حركة التجارة الدولية للعراق والموانئ ومراسي السفن، وتوسع مساحة المياه الإقليمية لصالح إيران على حساب العراق، فضلاً عن الأضرار البيئية البالغة التي لحقت بالأحياء المائية في منطقة شط العرب .

جدول (٢) المشاريع والسدود الإيرانية المقامة على الأنهار العابرة من إيران إلى العراق

ت	الأنهار المشتركة بين العراق وإيران	أقامه المشاريع والسدود	الآثار المترتبة على العراق
١	نهر بناوه سوته وفزلجة	انشاء سد	حجب المياه عن رافد الزاب الصغير
٢	نهر هوشياري	انشاء سد وخزان	انقطاع المياه عن ألاف الدونمات الزراعية في قضاء بنجوين في محافظة (السليمانية)
٣	نهر الوند	أنشاء قناه	التأثير على تدفق المياه لنهر ديالى
٤	نهر قردة تو	أنشاء عدد من السدود الصغيرة	أنقطاع مياه النهر بالكامل التي تغذي نهر ديالى
٥	نهر كنكير	أنشاء مشروع تحويل المياه للإراضي الإيرانية	حرمان قضاء مندلي من مياه النهر
٦	مشروع الأفق الأزرق الإيراني	تنفيذ مشاريع زراعية ضخمة	حجب مياه أنهار (سيروان، الوند، الكرخة، الكارون) عن العراق وتقليل منسوب المياه اتجاه العراق
٧	نهر كنجان جم ونهر جنكيلان	شق قناه من النهرين وتحوليها لمحافظة مهران وإلى قناه غلام شاه	قطع المياه كلياً عن ناحية بدرة وزرباطية في محافظة واسط، مما أدى إلى جفاف نهر جنكلان الذي يغذي ناحية زرباطية التي أصابها الجفاف من جراء المشروع
٨	نهر الطيب	أنشاء سد على النهر عند منطقة	خلف أضرار بالغة بالمزروعات في

		(دهلون)، ومؤخراً تم قطع مياه النهر وتغيير مجراه نهائيا عن العراق	محافظة ميسان
٩	نهر دوبريج	أنشاء سد على مجراه في منطقة (كبة هشلا)	تم قطع المياه نهائياً اتجاه العراق
١٠	نهر الكرخة	أنشاء سد بسعة تخزين (٦ مليارم٣) سنة وانتاج الكهرباء بطاقة (٢٥٠) ميجا واط	انخفاض منسوب المياه للعراق
١١	نهر الكارون	أنشاء سدود وخزانات (كارون١، كارون٣، سد فيروزي	توقف تدفق المياه لشط العرب وزيادة نسبة الملوحة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(١) نوري رشيد نوري، أحكام المياه الدولية في الشريعة الإسلامية والأنهار المشتركة مع إيران، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد (٣٦)، النجف، ٢٠١٥، ص٣٢١-٣٢٤ .

(٢) عبد الأمير أحمد عبد الله، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وآثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد (١)، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص٣٦٩-٣٧٥.

لقد مارست إيران سياساتها المائية بهدف أضعاف العراق اقتصاديا، وجعلهُ منطقة سوق مفتوحة لتصدير منتجاتها الزراعية والصناعية وتقوية العلاقات التجارية بين الدولتين لصالحها وهذا ما حصل فعلا بل تحققت هذه الأهداف، فالعراق اليوم يواجه تذبذب في منتجاته الزراعية، وتدهور في القطاع الصناعي، والاعتماد الكبير على منتجات إيران في الغذاء والمنتجات الزراعية والصناعية وانتاج الطاقة الكهربائية والغاز.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسة المائية الإيرانية على النشاط الاقتصادي في العراق:

إن اعتبار المياه من قبل دول المنبع سلعة اقتصادية وفقاً لاقتصاديات السوق، له أهداف خطيرة، تتنافى مع القيمة الاجتماعية والإنسانية، وإن قضية التسعير تستغل لتوجيه المياه للأنشطة التي تنتج خدمات كثير باستخدام كميات مياه قليلة، وبالتالي قد يتم توجيه المياه إلى الصناعة التي تستهلك حالياً ما يقارب (١١,٥%) من موارد المياه بدلاً من قطاع الزراعة الذي يستهلك أكثر من (٨٠%) من هذه الموارد، وقد تجسد البعد الاقتصادي للصراع على المياه في توجه دول المنبع بإقامة المشروعات المائية لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية لكي يتم تصديرها للخارج [٢٥] وبالتالي مورد اقتصادي مهم لدول المنبع ويعد التوجه الإيراني نموذجا لهذا التوجه بحيث يتحول الفائض من انتاج السلع الغذائية والصناعية وانتاج الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية من صادراتها إلى العراق .

يؤدي النشاط الاقتصادي دور بارزا في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية منها وعلى تطوير أدوات تنفيذها في الدول، فصناع القرار السياسي جل ما يعتمدون على المؤشر الاقتصادي كدعامة أساسية في اتخاذ القرار السياسي، وذلك لعلاقته بقوة الدولة لإظهار مكانتها الاقليمية والدولية، فأن القوة الاقتصادية هاما معضدا للقوة السياسية والاستراتيجية والعسكرية [٢٦].

أولاً: القطاع الزراعي:

تساهم الزراعة في مد قطاعي الصناعة والتجارة بما تحتاج إليه من مقومات لإدامة نشاطاتها، فالمنتجات الزراعية تدخل كمادة أولية للكثير من الصناعات الغذائية وغيرها بدرجة عالية، وينموا التبادل التجاري بين الدول بواسطة الإنتاج الزراعي، أذ يأخذ حيزا كبيرا منها [٢٧]. تعد الزراعة القاعدة الاساسية لتحقيق الأمن الغذائي، بفعل أهميتها الانتاجية في سد حاجة ومتطلبات السكان، وبما إن المياه المصدر الرئيس الذي يتحدد على ضوء مقدرات مساحة الأرض القابلة للزراعة والمزروعة فعلا [٢٨]، فلا بد من تأمين الاحتياجات المائية للزراعة .

إن سياسة تشييد السدود ومشاريع الخزن المائي التي تمارسها إيران لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في العراق، ولا تقتصر هذه السياسة على تناقص كميات المياه المنسابة في نهر دجلة وروافده فحسب، بل لها تأثيرات كبيرة على مجمل قطاعات العراق الاقتصادية سواء (الزراعية ام الصناعية ام في مجال التجارة)، وكما هو معروف عن العراق فهو من اقدم الدول التي تزاول مهنة الزراعة في منطقة الشرق الاوسط، ان غالبية سكانه تمارس حرفة الزراعة وتربية الحيوان وهناك نسبة كبيرة من الفلاحين والمزارعين يعتمدون في تأمين احتياجاتها المائية على نهر دجلة وروافده، وكما هو معروف عن الزراعة بأنها المستهلك الأكبر للمياه بنسبة (٩٢-٩٧%) من مجموع المياه الكلي المستعملة في العراق، فهي القطاع الأكثر تأثرا بالسياسة المائية حيث تقدر مساحة الاراضي القابلة للزراعة بـ حوالي (٤٨) مليون دونم، منها (٣٢) مليون دونم في المناطق الأروائية [٢٩]، وهذا يدعي الحاجة الضروري لإنشاء مشاريع الري من قبل الحكومة العراقية لتأمين كمية المياه التي تطلقها دول المنبع إلى نهر دجلة وروافده، وبالعكس من ذلك سيؤدي إلى انخفاض كبير في كمية الإنتاج الزراعي، وهذا القطاع يساهم في الانتاج المحلي الإجمالي وبالتالي انعكاسه على مدخولات الفلاحين المزارعين، مما يدفع بهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن [٣٠] فضلاً عن تحول مساحات واسعة من الأراضي لمناطق صحراوية قاحلة .

إن من العناصر الأساسية لقوة الدولة الأمن الغذائي، حيث عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (F.A.O) الأمن الغذائي: بأنه قدرة الدولة على تأمين انتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية وامكانية رصانة منتجاتها في القدرة على التنافس مع منتجات دول صناعية، ولها القدرة على توفير صادرات زراعية وصناعية، فضلاً عن توفر الغذاء اللازم بالكمية والنوعية لكل فرد من أفراد المجتمع مع تأمين مخزون غذائي يكفيها لفترة لا تقل عن (٣ أشهر) بهدف تأمين ما هو مطلوب من الغذاء خلال فترة السلم والحرب [٣١] .

أن أي نقص في الموارد المائية يعني صعوبة الاستصلاح الزراعي لمساحات واسعة وهذا بحد ذاتها يعد تهديدا للأمن الغذائي، لقد عانت الاراضي الزراعية من نقص واضح في كمية المياه ونوعيتها، بفعل سياسة إيران المستمرة جراء تحكمها في منابع الأنهار المشتركة العابرة للحدود العراقية [٣٢].

إن استمرار ايران بتنفيذ سياستها المائية من شأنه ان ينهي ثلث مساحة الاراضي الزراعية في العراق، فقد بينت الحسابات الفنية التي أخرجتها وزارة الموارد المائية العراقية انه في حال نقص (١) مليار م٣ /سنويا من واردات نهر دجلة وروافده سيؤدي إلى تدمير مساحات زراعية تقدر بحوالي (٦٢٥٠٠) هكتار[٣٣].

إن اثار تلك السياسة تؤدي إلى انخفاض كبير في الانتاج الزراعي المحلي وفي مدخولات المزارعين كما ستزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية المتحركة، لقد تعرض قطاع الزراعة في العراق إلى الانهيار، بسبب عزوف الفلاحين من ممارسة مهنة الزراعة، وأن معظم المشتغلين فيه قد اتجهوا للعمل في مهن أخر تدر ارباحا اكثر ومورد مستقر دائم لهم . يتضح لنا مما سبق إن أحد أهدف إيران في سياستها المائية بقاء القطاع الزراعي في العراق متخلف غير قادر على تلبية طلبات المستهلكين وتأمين السلع الزراعية والغذائية، مما يدفع بالمستهلكين إلى زيادة الطلب إلى السلع والأغذية المستوردة من إيران في الوقت الذي لا توجد معالجات حقيقية للواقع الزراعي في العراق .

ثانيا: القطاع الصناعي:

لكمية المياه ونوعيتها أهمية كبيرة في توطن الصناعة وقيامها، حيث تدخل المياه مادة خام لكثير من الصناعات، كما هو الحال في الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات، وتستخدم أيضاً للتبريد في صناعة الحديد والصلب والفولاذ، وتستعمل للغسيل كما في صناعة الصوف والقطن وكذلك الصناعات الجلدية .

المياه عنصر أساسي لاختيار الموقع والمنطقة الصناعية موضعا لإقامة المشروع الصناعي فيها، ومن الضروري توفير المياه ونوعيتها بالقدر الكافي لاستمرار الصناعات وديمومتها التي تستخدم المياه بكميات كبيرة، ومن أبرز مصادر المياه (الأنهار والقنوات والجداول) [٣٤].

إن البحث في قيام الصناعات وتوطنها في بيئة معينة لا يهتم فقط بالظروف البيئية الطبيعية بل يستند إلى دراسة عناصر أخرى لها ترتبط بدراسة المنطقة الصناعية مثل توفر المياه وتأثير سياسة الدولة [٣٥].

إن انخفاض مناسيب المياه لها آثارا واضحة على قطاع الصناعة، إذ أغلب مصانع التعليب والمواد الغذائية تحتاج إلى نوعية جيدة من المياه نقية خالية من التلوث، فضلا عن كميات كبيرة من المياه العادية .

تستفيد وزارة الكهرباء العراقية من ارتفاع مناسيب المياه، وذلك لنصب محطات لتوليد الطاقة الكهربائية خاصة في المدن التي تتوفر فيها المياه، إلأ إن انخفاض نسبة التصاريف مؤخرا في نهر دجلة وروافده بحدود (٣٠%) حال دون تشييد تلك المحطات، حيث تقدر الحاجة لكميات المياه وخاصة المحطات البخارية يصل طلب المياه فيها بين (١٨٠-٢٥٠) م٣/ساعة لإنتاج ميكا واط واحد، بمعنى محطة بخارية سعة (١٠٠٠) ميكا واط تتطلب توفير كميات بمعدل (٥٠م/ثا٣)، وهذه الكمية عالية نسبة إلى التصاريف الحالية لنهر دجلة وروافده [٣٦] .

أما الصناعة التحويلية فقد أصابه هذا القطاع الحيوي والمهم حالة شديدة من الاندثار وتراجع دور الانتاج إلى مرحلة الركود، حيث بلغت أقل نسبة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٥) (١,٠١% و١,٣١%) على التوالي، إن هذا الهبوط الشديد في انتاج الصناعة التحويلية واستمرار ركوده سببه ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية الذي يرتبط انتاجها بارتفاع منسوب المياه، حيث توقف عمل الطاقة الكهرومائية في سدي دوكان ودربندخان، أذ اقيمت على اعالي رافد الزاب الصغير سد دوكان وعلى أعالي نهر ديالى سد دربندخان بحيرتين سميتي باسم السدين اللذان يقعان في محافظة السليمانية وقد تم استثمارهما لأغراض انتاج الطاقة الكهرومائية عن طرق رفع منسوب المياه في البحيرة التي تقع امام السد المرتفع ليترك وادي النهر خلفه بعمق واضح ليسمح للمياه بالسقوط على شكل شلالات بحيث تكون قادر على إدارة التوربينات المخصصة لتوليد الطاقة، أذ يعتمد انتاج الطاقة الكهرومائية على قوة وكمية المياه النازلة ويبقى انتاج هذه الطاقة محدود، لارتباطه بمسافة السقوط من ناحية وكمية المياه من ناحية اخرى، وبفعل سياسة ايران

المائية توقف انتاج الطاقة الكهرومائية في هذان السدين، بهدف استيراد الطاقة الكهربائية من إيران وهذا ما حصل فعلا حيث اغرق العراق بمديونية لإيران، فيما تحول العراق إلى أكبر مستثمر في عمليات الانتاج من بداية السبعينات من القرن المنصرم [٣٧].

إن تراجع دور الانتاج الصناعي في العراق كان أحد استراتيجيات السياسة الايرانية اتجاه العراق، بهدف نموا اقتصادها على حساب العراق، في الوقت الذي تعاني فيه إيران من عزلة دولية تمثلت بالعقوبات الاقتصادية فهي لا تجد من سبيل لنجاتها الا من خلال العراق المنفذ الوحيد لتدارك أزمتها الاقتصادية وتصريف منتجاتها الصناعية بمختلف انواعها، وما نلاحظه اغراق السوق العراقي بالسلع والمنتجات الايرانية، وبالمقابل ركود واندثار للصناعة الوطنية العراقية. يتضح لنا مما سبق انتعاش عجلة الصناعة في إيران من خلال ما يجري من تدويرها في العراق حيث نموا سريع في تتعدد أصناف الصناعات في إيران، تبعاً لزيادة الطلب العراقي عليها، وبالتالي إبقاء وضع الصناعة في العراق على ما هو عليه الآن غير قادر على المنافسة مع إيران، نظراً لما تعانيه من صعوبات حقيقية تسببت بضعف قدرتها التنافسية وابقاء العراق بعيدا عن التنمية الصناعية كان أحد أهداف سياسة إيران المائية مع العراق .

ثالثاً: قطاع التجارة :

لا يمكن للدول العيش بمعزل عن غيرها لفترة طويلة من الزمن مهما كانت أسباب العزل، فزيادة متطلبات الافراد والرغبة الحقيقية في اشباعها وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية على مستوى العالم اوجب قيام التبادل التجاري بين جميع الدول، كما أوجب الارتقاء بالتجارة الدولية [*] من عصر إلى أخر في استجابة لمتطلبات جغرافية (الانتاج، الاستهلاك، النقل، العلاقات الاقتصادية) [٣٨].

تحتل التجارة الدولية مكانه خاصة في اقتصاديات وسياسات الدول، بفعل ارتباطها بالاقتصاد العالمي[٣٩].

وبما إن التجارة الدولية هي القناة التي تربط أي دولة بالاقتصاد العالمي وهمزة الوصل بين الدول على اختلاف أنظمتها وسياساتها وقوانينها وايديولوجياتها، فلا يمكن استغناء دولة عن الأخرى إلاّ في حدود

ضيقة جداً، وتبرز أهمية التجارة الدولية من الدور الذي تؤدي فيما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية الأخرى [٤٠] .

شهدت العلاقات التجارية بين العراق وإيران مستويات غير متكافئة بين الطرفين ينظر جدول (٣) ، أذ تشكل السلع والخدمات الإيرانية أهمية نسبية كبيرة من أجمالي الاستيرادات العراقية فقد أصبح العراق سوقا استهلاكياً لها، في الوقت التي لم تشكل الصادرات السلعية العراقية إلى إيران أي أهمية نسبية تذكر، مما يجعل العلاقة التجارية بين الدولتين غير متكافئة وتميل للتبعية الاقتصادية [٤١]. لقد عانى الاقتصاد العراقي من العجز في الميزان التجاري، نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات بين العراق وإيران، حيث تبرز هما دور العلاقة التجارية بين الدولتين إيران والعراق والتي افرزت ارتفاع معدلات البطالة في العراق وهذا ما حقق أهداف السياسة المائية الإيرانية.

إن اتجاهات التجارة السلعية العراقية مع ايران تشهد نموا متصاعدا قياسا بالدول المجاور والاقليمية والتي تعكس زيادة في الاعتماد على السوق الايراني لتلبية احتياجات الطلب المحلي العراقي في ظل عدم وجود التنافس السلعي بينهما مما يزيد من المخاطر على الاقتصاد العراقي وسيما إلى احتمالات تعرضه للإغراق بالسلع ذات المواصفات الرديئة وغير المطابقة لمواصفات الجودة العالمية [٤٢]، اصبح العراق يعتمد كليا على مختلف أنواع المنتجات الايرانية، بفعل السياسة التي رسمتها إيران لتصريف منتجاتها في السوق العراقي حتى وصل الحال إلى استيراد الخضروات والصناعات اليدوية البسيطة، وبتأثير ذلك اتسم الاقتصاد العراق باختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي، حيث يلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة وفي تناقص مستمر بعد التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ لتصل إلى (٦,٦%) عام ٢٠١٣ بعد أن كانت تبلغ ذروتها النسبية عام ٢٠٠٣ نحو (١٤%)، في حين بلغت مساهمة القطاع الصناعي عدا النفط في تكوين الناتج المحلي عام ٢٠٠٣ نحو (٤,٧%) إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتتراوح بين (٢-٤%) خلال الاعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) على التوالي[٤٣] .

لقد استغلت إيران العوامل المشتركة مع العراق (الدينية والعقائدية والاجتماعية والجغرافية) من خلال توثيق العلاقة بين الدولتين الأمر الذي أدى إلى تعدد قطاعات التجارة من سلع وخدمات مرورا بمجال الوقود والطاقة الكهربائية [٤٤] .

إن هذا التراجع في كمية الانتاج المحلي العراقي بعد ٢٠٠٣، هدفه ربط العراق اقتصاديا بإيران وهذا ما حصل فعلا توقف واندثار كامل للمعامل والمصانع العراقية، وتدهور في قطاعي الصناعة والزراعة وتحول أغلب الاراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي صحراوية جرداء، وتجارة خارجية ذات قطب واحد مع إيران .

إن ما قامت به إيران من استراتيجية وتخطيط لاستثمار منابع المياه العابرة للعراق بالسدود والخزانات وتغيير مجاري الأنهار وقطع البعض منها والاستثمار الأمثل من الناحية الاقتصادية والسياسية قد زاد من المشكلة بالنسبة للعراق، فانخفاض مناسيب الأنهار العراقية واندثار بعظها بالكامل انعكس على النمو الاقتصادي في العراق وظهرت آثاره واضحة، فضلا عن محاولات النظام الإيراني لعقد اتفاقيات مع دول الجوار وخاصة دول الخليج لغرض إنشاء مشاريع مائية استراتيجية الغاية منه تحجيم دور الاقتصاد العراقي . يتبين لنا مما سبق إن العلاقات التجارية الإيرانية – العراقية سوف تسير باتجاه أحادي فقط، وهو صادرات إيرانية متنوعة يقابلها استيرادات عراقية واختفاء الاتجاه الثاني لتلك العلاقات التجارية وهو صادرات عراقية يقابلها استيرادات ايرانية .

جدول (٣) حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)

ت	السنة	الصادرات مليون دولار	نسبة الصادرات إلى إيران من الصادرات العراقية %	الاستيرادات مليون دولار	نسبة الاستيرادات من إيران إلى الاستيرادات العراقية %
١	٢٠٠١	٢٣	٠,١٨٥٩	١٤٥,٠	١,٣٠٠٢

٢	٢٠٠٢	١٨	٠,١٧٥٨	٢١٨,٠	٢,٨١٥٦
٣	٢٠٠٣	٩٦	٠,٩٨٨٥	٥٨٨,٤	٥,٩٢٣٣
٤	٢٠٠٤	٢٥	٠,١٤٠٣	٣٦٩,٠	١,٧٣٢٢
٥	٢٠٠٥	١٣٤	٠,٥٦٥٤	١,٢٣٣,٧	٦,١٦٧٨
٦	٢٠٠٦	٣٥	٠,١١٤	١,٧١٨,٤	٩,١٨٥٣
٧	٢٠٠٧	٩٢	٠,٢٣٢٣	١,٨٤١,٩	١٠,٠٧١٠
٨	٢٠٠٨	٦٧	٠,١٠٥١	٤,١١٨,٨	١٣,٦٥١٥
٩	٢٠٠٩	٦٣	٠,١٥٣	٤,٥٥٩,٩	١٣,٩٥١
١٠	٢٠١٠	٤٦	٠,٠٨٨٨	٤,٥٣٨,٦	١٢,١٥٨٧
١١	٢٠١١	١٢٤	٠,١٥٥٦	٤,٧٣٥,٠	١١,٦٥٣٠
١٢	٢٠١٢	٨٣	٠,٠٨٨١	٥,٦٧٨,٤	١١,٣٢١٧
١٣	٢٠١٣	٦٨	٠,٠٧٥٧	٥,٢٥٧,٠	١٠,٥١٨٨
١٤	٢٠١٤	٦٠	٠,٠٧١٤	٦,١٨٢,٠	١٣,٦٧٦٩
١٥	٢٠١٥	٥٠	٠,٠٩٧٤	٦,٢٠٦,٠	١٥,٢٠٧٤
١٦	٢٠١٦	٥٥	٠,١٣٤٩	٥,٩٥٩,٠	٢٠,٤٥٠٩

المصدر: ناظم عبد الله وآخرون، ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع إيران في أطار نموذج الجاذبية للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٤)، ٢٠١٩، ص٤١١.

الاستنتاجات:

١- تتصف الموارد المائية المتاحة للعراق بكونها متذبذبة من سنة إلى أخرى، وإن تحكم دول المنبع (تركيا وإيران) بكمية المياه المتدفقة للعراق أدت إلى الاضرار الكبير بحصة العراق المائية وبالتالي تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي.

٢- رغم امتلاك العراق موارد واسعة من الأراضي القابلة للزراعة والمقومات الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية، إلأ أنها تأثرت سلباً نتيجة السياسات المائية التي تتبعها دول حوض نهري دجلة والفرات .

٣- تعتقد إيران إن الأنهار التي تنبع من أراضيها مياه إيرانية لا يحق للعراق إن ينتفع منها رغم أنها تمر في أراضيه، وبذلك تخالف مبدأ الشراكة في مياه الأنهر الدولية.

٤- سيطرة ايران كلياً على نهر الكارون والكرخة حد من دور شط العرب في اتصال العراق بواجهته البحرية ، المنفذ المائي الوحيد للعراق الذي يصله بالعالم الخارجي عن طريق البحر .

٥- ان استمرار إيران في إنشاء مشاريع الري و تشييد السدود والخزانات على الأنهار العابرة للعراق هدفه الحد من تطوير خطط التجهيزات المائية للزراعة وتنمية قطاع الصناعة وتوليد الطاقة الكهرومائية .

٦- إن العلاقات التجارية بين إيران والعراق في تزايد مستمر بعد عام ٢٠٠٣، حتى أصبحت العلاقة غير متكافئة بين الدولتين، حيث أصبحت الزراعة والصناعة في العراق متعثرة بفعل النقص الحاد للمياه، مما يوفر لإيران خدمات مالية وتسهيلات اقتصادية من العراق تعجز أي دولة أخرى تقديمها لها لكونها محاصرة اقتصادياً .

الهوامش والمراجع:

(١) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

(٢) نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي، ط١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٨،ص١٣٥.

(٣) محمد أزهر السماك وآخرون، العراق دراسة إقليمية، ج١، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٤٧-٤٩.

(٤) بشرى رمضان ياسين، التحديات البيئية لإدارة الموارد المائية السطحية في العراق، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣، ص١٩٨.

(٥) بدر جدوع المعموري، جغرافية الموارد المائية في العراق، ط١، بلا مكان طبع، ٢٠١٨، ص١٠٧.

(٦) أنعام سالم ناجي، مشكلة المياه في العراق بحث في الجغرافية السياسية، مجلة الاستاذ، العدد (١٠٨)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٣٩٢.

(٧) محمد كشيش خشان الموسوي، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقاته مع دول المجال الأسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص٧٧.

(٨) ضلال جواد كاظم، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

(٩) بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية الإيرانية (دراسة تأريخية – سياسية) ، مجلة مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (٢٠) ، ص٩٨-٩٩.

(١٠) سعدية عاكول منخي وانفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وآثارها البيئية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٢٧)، ٢٠١٨، ص٢٧٤.

(١١) أنعام سالم ناجي، المصدر السابق، ص٣٩٢ .

(١٢) رشيد سعدون محمد العابدي، إدارة الموارد المائية في حوض ديالى وتنميتها – (دراسة في جغرافية الموارد المائية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١.

(١٣) سعدية عاكول منخي وأنفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وآثارها البيئية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٢٧)، ٢٠١٨، ص٢٧٥.

(١٤) بدر جدوع المعموري، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

(١٥) هاشم السعدي، جغرافية العراق الحديثة، مطبعة دار السلام، ط١، بغداد، ١٩٢٤، ص٢١-٢٤.

(١٦) حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط (العراق إنموذجا)، سلسله دراسات استراتيجية، العدد (١١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٤٤.

(١٧) ضلال جواد كاظم، المصدر السابق ، ص ١٠٨.

(١٨) سعدية عاكول منخي وانفال سعيد داود، المصدر السابق، ص٢٧٤-٢٧٦.

(١٩) بيداء محمود احمد، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩.

(٢٠) بشرى رمضان ياسين، أثر السدود والمشاريع الأروائية في اعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية، مجلة آداب البصرة، العدد (٦٧)، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص١٢٥.

(٢١) سعدية عاكول منخي وانفال سعيد داود، المصدر السابق، ص٢٧٥ .

(٢٢) سهاد جمال جهاد، التحليل الجغرافي السياسي للأمن البيئي في العراق واستراتيجيات تحقيقه، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩، ص٦٨.

(٢٣) كفاح الأسدي ووسن هادي ، كفاح صالح الأسدي ووسن هادي، الأمن المائي في العراق (المشكلات والمعالجات)، (محافظة البصر أنموذجاً)، مجلة آداب الكوفة، العدد (١٥)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص٩٤-٩٦.

(٢٤) بدر جدوع المعموري ، المصدر السابق، ص٢٩٥-٢٩٧.

(٢٥) حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٥.

(٢٦) سلام مجهول الزيادي، الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص٤٧.

(٢٧) نوري خليل البرازي وابراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٢٨) عبد الأمير أحمد عبدالله، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (١)، كلية التربية، ٢٠١٣، ص٢٨١.

(٢٩) بشرى رمضان ياسين، أثر السدود على اعالي نهر الفرات ، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٣٠) هناء عبد الغفار السامرائي وأنور عبد الزهرة شلش، الآثار الاقتصادية لأزمة المياه في العراق ومرتكزات الاستراتيجية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١٠٥)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥، ص١٦.

(٣١) سهاد جمال جهاد، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٣٢) صبري فارس الهيتي وأنور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص١٧٨.

(٣٣) بشرى رمضان ياسين، أثر السدود على اعالي نهر الفرات ، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٣٤) عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، مديرية مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩، ص٦٨.

(٣٥)المصدر نفسه، ص١٦.

(٣٦) هناء عبد الغفار السامرائي وأنور عبد الزهرة شلش، المصدر السابق، ص١٦.

(٣٧) ناظم عبدالله عبد وآخرون، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع إيران في أطار نموذج الجاذبية للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٤)، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٩، ص٤١٠-٤١١.

(*) التجارة الدولية: جميع عمليات التبادل التجاري التي تحصل ما بين الدول باعتبارها وحدات سياسية مستقلة، أو هي المبادلات الخارجية التي تتم ما بين دولة واخرى عن طريق تعامل المقيمين فوق اراضيها، المصدر: يوسف طعمة طعماس وعبد العزيز محمد حبيب العابدي، جغرافية النقل والتجارة الدولية، مديرية دار الكتب، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٣٥٧.

(٣٨) يوسف طعمة طعماس وعبد العزيز محمد حبيب العابدي، جغرافية النقل والتجارة الدولية، مديرية دار الكتب، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٣٤١.

(٣٩) صبري فارس الهيتي وأنور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٢٥٦.

(٤٠) ناظم عبد الله عبد وآخرون، المصدر السابق، ص٤٠٠.

(٤١) مظفر حسني على وقاسم محمد لعيبي، العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد عام ٢٠٠٣- التحديات وسبل التطوير، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١١٠)، ٢٠١٧، ص١٩.

(٤٢) المصدر السابق، ص٢٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٢١.

(٤٤) ناظم عبد الله عبد وآخرون، المصدر السابق، ص٤١.